دراسة تحليلية لتجربة الإصلاح الاقتصادي في تركيا للأعوام 1980 – 1994 (دراسة في التاريخ الاقتصادي)

د. صادق فاضل زغير الزهيري

وزارة التربية/ العراق / مديرية تربية الرصافة/3

An analytical study of the economic reform in Turkey for the years (1980 - 1994) (study on economic history)

Dr. Sadiq Fadel Zuhair Al-Zuhairi

Ministry of Education / Iraq / Directorate of Education Rusafa/3

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تجربة (الإصلاح الاقتصادي) في تركيا ، والتي اضطرت للعمل بها حكومة سليمان ديميريل مطلع عام 1980، فقد أدت الظروف والأوضاع الداخلية والخارجية ، والتي أحاطت بتركيا آنذاك ، كارتفاع أسعار النفط العالمية ، وزيادة تكاليف استيراده أواخر عام 1973 ، وتعرضها للعقوبات الدولية، وحجب المساعدات الأمريكية وانخفاض صادراتها ، والتمويلات المالية للعمال الأتراك العاملين في الخارج ، بسبب إقدامها على غزو جزيرة قبرص عام 1974 ، مما أدى إلى حدوث تدهور خطير في أوضاعها الاقتصادية، وعلى الرغم من اقتراض الحكومة التركية لمبالغ كبيرة من صندوق النقد الدولي ، إلا أن الأوضاع ساءت إلى حد كبير، فاضطرت إلى الموافقة على برنامج الإصلاح الاقتصادي ، والذي أعد بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي ، وتم العمل به منذ أواخر (كانون الثاني 1980) ، وعلى الرغم من حدوث انقلاب (12 أيلول / سبتمبر 1980)، إلا أن الحكومة التي تشكلت بعد الانقلاب واصلت العمل بموجب الاتفاق المذكور .

سلطت الدراسة الضوء على ما هية مفهوم (الإصلاح الاقتصادي)، وما هي برامجه التي يتكون منها ، والوسائل التي استخدمها لتنفيذ برامج الإصلاح واستعراض الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتلك البرامج ، من خلال تحري ورصد اهم مؤشرات الاقتصاد التركي .

Abstract

This study aims, To investigate and analyze economic reform experience in Turkey, which was forced to work by the Government of soliman demirel early 1980 conditions and internal and external conditions led to which Took place in Turkey at The Time As high prices of global oil, increased import late 1973, and international sanctions imposed on them, and The Plocking of USA aid, low exports and remittances for Turkish workers outside The country because of its invasion cuprus island in 1974, To aserious deterioration in its economic situation, and despite the borrowing Turkish government funds international Monetary Fund, but the situation worse e situation worsened

The Turkish government has been forced to approve The IMF's economic reform program, and continued The government of The military coup (12 September 1980) To work, this study was interested in The concept of economic reform, programs and means. Used To implement programs.

مقدمة:

تعرضت العديد من الدول النامية لاختلالات اقتصادية منذ بداية سبعينيات القرن الماضي، تجلت في ارتفاع عجز موازين المدفوعات، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع معدل التضخم والبطالة، وانخفاض دخل الفرد وارتفاع مستوى الفقر وغيرها من الاختلالات، والتي زادت حدتها منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي، مما أدى إلى تبني تلك الدول برامج الإصلاحات الاقتصادية.

عُدت تركيا من أوائل الدول النامية التي اتخذت من سياسات الإصلاح الاقتصادي سبيلاً للتخلص من تلك الاختلالات منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي، بعد أن هزتها أزمة اقتصادية حادة، وعلى الرغم من أن الحكومات التركية المتعاقبة عملت لغرض تحقيق الاقتصاد التركي لمعدلات نمو مرتفعة في الستينيات والنصف الأول من السبعينيات، إلا أن هذ المسيرة تعثرت منذ عام 1979، وبدأت هذه المعدلات في التراجع بل أن الأدهى من ذلك تحول معدل النمو إلى معدل سالب في العام المذكور، ومرد ذلك أن معدلات النمو المرتفعة التي تحققت في البداية كانت على حساب زيادة المديونية الخارجية واختلالات خارجية وداخلية زيادة المديونية الخارجية.

لذلك تحاول هذه الدراسة البحثية تسليط الضوء على التجربة التركية في الإصلاح الاقتصادي، عبر التعرف على الأوضاع الاقتصادية التي دفعت بالحكومة التركية إلى الأخذ ببرامج الإصلاح الاقتصادي، ثم تحديد المراحل التي عرفتها هذه البرامج، ووصولا إلى استعراض الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتلك البرامج من خلال رصد تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية من خلال معالجة الاشكالية التالية:" ما هو مضمون تجربة الإصلاح الاقتصادي في تركيا؟ وماهي انعكاساتها على المؤشرات الكلية للاقتصاد التركي؟"، لهذا ستتم معالجة هذه الاشكالية انطلاقا من المحاور التالية:

المبحث الأول هو مفهوم الإصلاح الاقتصادي (سياسة التثبيت، وسياسة التعديل)، والمبحث الثاني الخلفية التاريخية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في تركيا الحديثة، والمبحث الثالث هو سياسة التثبيت والتعديل للاقتصاد التركي (1980 – 1994)، والمبحث الرابع هو عرض وتحليل للمؤشرات الرئيسة للأداء الاقتصادي في تركيا خلال المدة (1980 - 1994).

المبحث الأول

مفهوم الإصلاح الاقتصادي، (التثبيت، والتعديل)

اجتذب مفهوم الإصلاح الاقتصادي الاهتمام الأكبر في مطلع ثمانينيات القرن الماضي لدى خبراء صندوق النقد الدولي[1]، على أثر أزمة المديونية[2] الدولية التي انطلقت من المكسيك سنة 1982 التي تعد نقطة البداية في مسار الإصلاح الاقتصادي للدول النامية[3]، ولهذا المفهوم تعاريف عديدة نذكر منها:

تعريف صندوق النقد الدولي : هي تلك الجهود المدروسة التي تبذلها الدولة لإصلاح وضع ميزان المدفوعات[4] على الوجه الذي ينسجم مع تعزيز فرص النمو ورفع الكفاءة في استخدام الموارد[5] .

---

(1) تبلورت فكرة إنشاء صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund–IMF) أثناء انعقاد مؤتمر دولي عقد في مدينة بريتون وودز في ولاية نيوهامبشير الأمريكية بتاريخ (يوليو 1944) ، وكان هدف المؤتمر المعلن هو وضع إطار للتعاون الدولي الاقتصادي ، لتجنب تكرار التخفيضات التنافسية لأسعار العملات ، والتي ساهمت في حدوث الكساد الكبير (1929 – 1933) ، ولمنع وقوع أزمات في النظام النقدي الدولي ، ولتعزيز الاستقرار الاقتصادي ، وتم اتخاذ مدينة واشنطن مقراً للصندوق ، للمزيد من التفاصيل ينظر : طارق سامي حنا خوري ، دور صندوق النقد الدولي في التأثير على القرارات السياسية والاقتصادية للدولة (1989 – 2017) (الأردن حالة الدراسة) ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم السياسية ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط، الأردن ، 2018 ، ص ص28 -80 ؛ هيثم العجام ـ التمويل الدولي ، دار زهران للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2013 ، ص ص5 -15 .

(2) افترضت العديد من دول أمريكا اللاتينية أموال كبيرة في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين ، وأبرز تلك الدول هي كل من المكسيك والبرازيل والأرجنتين ، وكان الهدف من الاقتراض هو لدعم عملية التحول الصناعي ، وكانت المكسيك قد اقترضت مقابل عائدات النفط المستقبلية ، وعندما انخفض أسعار النفط عام 1982 ، أنهار الاقتصاد المكسيكي . للمزيد من التفاصيل ينظر : سهى عبد الرحمن ، ديون الدول النامية ، دار العلم للنشر ، قسطنطينية ، 1988 ، ص ص87 – 98 .

(3) شغف جمعة ، أزمة الديون العالمية ، دار قسطنطينية للنشر ، قسطنطينية، 2011 ، ص66-77 .

(4) ميزان المدفوعات (Balance of Payments) هو السجل الأساسي المنظم والموجز ، والذي يدون فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الحكومة والمؤسسات المستقلة والمواطنين لدولة ما، مع مثيلاتها في دولة أخرى خلال مدة معينة ، كأن تكون سنة في العادة . الدولي، صندوق النقد ، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، ط 6، د.م، 2009، ص9؛ هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2006 .

(5) عمر طارق وهبي القاضي، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الاقتصادات النامية بين النهام والتحولات مع إشارة لحالة العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق ، 2006، ص33 .

تعريف الأمم المتحدة: هي عملية تحسين طريقة تعبئة الموارد لغرض تلبية الاحتياجات الاقتصادية الاجتماعية الحالية والمستقبلية، وتتراوح معالمه بين المؤسسات الاقتصادية وبين الفلسفة والأهداف العامة للسياسات الإنمائية والمبادئ التوجيهية التقنية للسلوك الاقتصادي[1].

من جهته حدد البنك الدولي[2] مفهوم وحدود عملية الإصلاح الاقتصادي، على أنها: عملية الإصلاح على القطاع العام وكل المؤسسات التي تقدم منافع عامة ومملوكة للدولة، ويتضمن مختلف الإجراءات المتعلقة بتحرير الأسعار في قطاع معين ولسلعة معينة، وبيع وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص[3].

ظهرت عدة مصطلحات ومسميات مرادفة للإصلاحات الاقتصادية والتي تم تبنيها من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين مثل: إعادة الهيكلة، برامج التعديل الاقتصادي، برامج التثبيت، التقويم الهيكلي، التغيير الهيكلي، التعديل الهيكلي، التصحيح الهيكلي، التعديل الهيكلي والإصلاح الهيكلي. ومهما اختلفت تلك المسميات فجميعها لا تخرج في المعنى عن أحد أمرين إما التثبيت أو التعديل أو الأمرين معا، وإن كان مسمى "التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي، هو الأكثر تداولا لما يتضمنه من مدلول للعنصر الخارجي من التأثير، كون صندوق النقد والبنك الدوليين يعلنان انهما يعملان على مساعدة الدول لترتيب شؤونها الاقتصادية من خلال الاتفاق معها على برامج إصلاحات مدعومة بقروض واعادة جدولة مديونيتها الخارجية[4] .

تنقسم برامج الإصلاح الاقتصادي إلى نوعين هما :

---

(1) سعد عبد نجم العبدلي وجليل كامل غيدان، برامج الإصلاح الاقتصادي والفجوة الغذائية ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق ، العدد 2 ، 2010 ، ص9.

(2) تأسس البنك الدولي (the World Bank) في (27 كانون الأول / ديسمبر 1945) ، وهو أحد مؤسسات مجموعة البنك الدولي ، وتتألف هذه المجموعة من خمس مؤسسات ، والهدف من إنشائه هو تشجيع استثمار رؤوس الأموال بغرض إعمار وتنمية الدول المنظمة إليه . للمزيد من التفاصيل ينظر : رزان إسماعيل ، دور البنك الدولي في الاقتصاد العالمي ، دار بنزرت للنشر ، تونس ، 1999 ، ص ص11 -15 .

(3) محمد ناظم حفني، الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية، جامعة طنطا، مصر، 1992، ندوة التعطل في دول الاسكوا مكتب العمل العربي، عمان الأردن ، 1993 ، ص105 .

(4) محمد علي حزام غالب المقبلي ، الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على التجارة الخارجية في الجمهورية اليمنية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2004 ، ص31 .

أولاً : برامج التثبيت الاقتصادي : يمكن تعريفها بانها :

مجموعة من السياسات الكلية الهادفة إلى تصحيح الاختلالات المالية والنقدية وإنهاء حالة عدم التوازن بين الطلب الكلي[1] والعرض الكلي[2] للحفاظ على مستوى معين من الأداء الاقتصادي أو تحسين ذلك المستوى مع إعادة تشكيل عناصر السياسة و الاقتصادية باتجاه نظام السوق[3] الحر [4]، وتعد برامج التثبيت الاقتصادي خطوة أولى تسبق برامج التعديل الهيكلي ، لأن برامج التعديل الهيكلي لن تكون ذات جدوى في حال عدم تحقق الاستقرار الاقتصادي الكلي، فتحقيق هذا الاستقرار من شأنه أن يسمح باستغلال وتشغيل الطاقة الإنتاجية والموارد والإمكانيات البشرية المتاحة للمجتمع على أفضل وجه[5] .

تعرف كذلك : بسياسات إدارة جانب الطلب، وتستند هذه السياسات التي يضعها ويشرف على تنفيذها صندوق النقد الدولي إلى النظرية النيوكلاسيكية[6] لميزان المدفوعات، التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير (1- 3 سنوات) من خلال معالجة العجز في الميزانية العامة وميزان المدفوعات والتي تتطلب تخفيض الطلب الكلي، من خلال محاور عديدة على المدى القصير، وترتكز إجراءات صندوق النقد

---

(1) هو إجمالي عدد الوحدات التي يرغب المستهلكون بشرائها عند كل سعر افتراضي للسلعة . روبرت ميرفي دروس مبسطة في الاقتصاد ، ترجمة : رحاب صلاح الدين ، مراجعة : شيماء عبد الحكيم طه، مؤسسة هنداوي الثقافية ، القاهرة ، 2013 ، ص155 .

(2) هو إجمالي عدد الوحدات التي يرغب المنتجون في بيعها عند كل سعر افتراضي للسلعة . روبرت ميرفي ، المصدر السابق، ص168 .

(3) اقتصاد السوق الحر : عدم تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية ، وترك العرض والطلب لقوى السوق، ويمكن للدولة التدخل في السوق عن طريق تحديد حد أعلى أو أدنى للأسعار . للمزيد من المعلومات ينظر : عفراء عبد الجليل ، اقتصاد السوق الحر سلبياته وإيجابياته ، دار النيل للنشر ، ام درمان ، 2016 ، ص33 .

(4) نجلاء الاهواني، سياسات التعديل والإصلاح الهيكلي واثرها على التعطل في مصر، ندوة التعطل في دول الاسكوا ، مكتب العمل العربي، عمان الأردن،1993، ص105 .

(5) رمزي زكي، أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة في الوطن العربي وانعكاساتها على أوضاع التنمية البشرية الرهن والمحتمل في تأثير برامج التثبيت والتعديل الهيكلي في التنمية البشرية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت ، لبنان ، 1994 ، ص210 .

(6) سميت بها الاسم لأنها تعد امتداداً للمدرسة الكلاسيكية، لكونها تؤمن بالليبرالية كأساس لعمل الاقتصادي . للمزيد من التفاصيل ينظر : أحمد ماهر ، مبادئ إدارة المدرسة الكلاسيكية الحديثة ، دار الإسكندرية ، الإسكندرية ، 2004 ، ص ص80 – 96 ؛ محمد قاسم القريوتي ، مبادئ الإدارة الحديثة للمدرسة النيوكلاسيكية ، عمان ، 2005 .

الدولي على التحليل النقدي في تفسير اختلال ميزان المدفوعات، وتعتمد هذه الآراء في جزء منها على نموذج جاك بولاك[1] (Jack Polak) ، وتستهدف سياسات الاستقرار الاقتصادي في الدول الرأسمالية استمرار حالة التشغيل[2] الكامل وتلافي أوضاع التضخم والكساد والعمل على استعادة التوازن في ميزان المدفوعات، لذا أصبح مصطلح الاستقرار الاقتصادي لدى الكثير من الاقتصاديين في الدول الغربية ينصرف إلى تحقيق ثلاثة أمور هامة، هي: التشغيل الكامل، استقرار الأسعار، وتوازن ميزان المدفوعات. والتي أصبحت تعرف باسم "مثلث أهداف السياسة الاقتصادية ذو الزوايا الذهبية، بينما تستهدف سياسات الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية تحقيق التنمية الاقتصادية المستقلة والمحافظة على استمرار تحقيق المعدلات المرتفعة لها عن طريق التشغيل الرشيد لمختلف مواردها المادية والبشرية والمالية، مع تحقيق الاستقرار السعري والنقدي الملائم لاستمرار دفع مسيرة التنمية دون ضغوط خارجية وداخلية، ومع التحسن المستمر في توزيع الدخل لصالح أصحاب الأجور والمرتبات وذوي الدخل المحدودة[3] .

- أهداف ووسائل برامج التثبيت الاقتصادي : تهدف برامج التثبيت الاقتصادي إلى تحقيق عدد من الأهداف عن طريق وسائل عدة ، وتنحصر الوسائل والأهداف بالنقاط الآتية :

(1) قدم جاك بولاك هذا النموذج في إحدى دراساته الاقتصادية عام 1957، وقد استخدم النموذج من قبل صندوق النقد الدولي (IMF) كنموذج إصلاح للسياسات الاقتصادية الكلية ، وهو يشير إلى العلاقة السببية بين إجراءات خلق النقود من جراء التسهيلات الائتمانية من جانب، وعجز الميزانية العامة) وميزان المدفوعات من جانب آخر، إيمانا من أن حجم السيولة المحلية دالة لحجم التغير في الائتمان المحلي وصافي الأصول الأجنبية وصا في تدفقات رأس المال. للمزيد من التفاصيل ينظر : محمد عبد الفتاح العموص، النماذج التأليفية لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي – الأسس النظرية والحالات التطبيقية – مع إشارة إلى تجربة تونس ، مجلة بحوث اقتصادية عربية الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، مصر، العدد 9 ، 1997 ، ص13 -14 .

(2) هو يعني تنظيم التوظيف الكامل والاستعمال المطلق للموارد البشرية والمادية . للمزيد من المعلومات ينظر : زاويدية أفراح، تكوين الموارد البشرية في ظل التنمية المستدامة وتحقيق التشغيل الكامل ، الجزائر ، 2016 ، ص9 ؛ المعهد العربي للتخطيط ، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية، المعهد العربي، للتخطيط ، الكويت ، د.ت، ص21 .

(3) رمزي زكي ، تقيم الأداء لبرنامج التثبيت الاقتصادي الذي عقدته مصر مع صندوق النقد الدولي(77 -81) (حصاد التجربة واحتمالات المستقبل ، بحوث ومناقشات مؤتمر العلمي السنوي السابع للاقتصاديين المصريين ،دار المستقبل العربي ، القاهرة ، مصر ، 1982 ، ص330 .

1. خفض قيمة العملة المحلية إذا كان الهدف هو خفض العجز في الحساب الجاري[1] لميزان المدفوعات.
2. خفض الإنفاق العام إذا كان الهدف خفض العجز في الميزانية العامة للدولة.
3. تقييد التوسيع في حجم الائتمان المحلي[2] إذا كان الهدف خفض معدل التضخم[3].

وتتمثل إجراءات التثبيت فيما يأتي:

1. تنشيط جهاز الضرائب وإعادة صياغة فلسفتها لتقوم على أسس غير تميزية لزيادة موارد الخزينة.
2. تقليص الاستثمارات الحكومية والحد من تدخلها في الشؤون الاقتصادية .
3. امتصاص السيولة المالية من خلال تحديد سعر الصرف وطرح أدوات بأسعار فائدة مجزية على المدخرات .
4. والتحكم في عملية الإصدار النقدي (خفض الإنفاق الحكومي)، وإلغاء الدعم بكافة أشكاله.
5. خفض عجز الميزانية العامة إلى المستوى الذي يقضي على الضغوط التضخمية ويضع حداً للتوسع النقدي[4].

ثانياً : التعديل الهيكلي : هناك تعاريف عديدة حول الموضوع من بينها :

أنه خطة لإجراء تغيرات جذرية ملائمة في السياسات الاقتصادية، تستهدف إحداث توازن في ميزان المدفوعات، وتحفيز الصادرات، وزيادة الإنتاجية عن طريق تكييف

---

(1) الحساب الجاري : هو أحد أقسام ميزان المدفوعات ويختص بتسجيل القيود الدائنة والمدينة للمعاملات الجارية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين ، وتشمل حساب السلع والخدمات . للمزيد ينظر : كريم، بودخدخ ، محاضرات في مقياس المالية الدولية ، جامعة محمد الصديق بن يحيى ، جيجل ، 2015 ، ص17 .

(2) وهي العملية التي يمنح بموجبها البنك عميلاً ما (فرد، أو شركة) تسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى ، لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه الاقتصادي ، وذلك في مقابل فائدة أو عمولة محددة . للمزيد من التفاصيل ينظر : هيثم الزغبي ، الإدارة والتحليل المالي ، دار الفكر الحديث ، الأردن ، 2000 ، ص80 .

(3) محمود عبد الفضيل ، برامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي في مصر والمغرب بين المأمول والمتوقع ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت ، لبنان ، 1994 ، ص18 -20 .

(4) مفلح محمد عقل ، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية ، الأردن انموذجاً ، مجلة البنوك في الأردن عمان ، الأردن ، العدد 10 ن 1998 ، ص16 .

الهياكل الاقتصادية، وتشجيع التخصيص الأكثر كفاءة للموارد، وضمان الظروف الملائمة للنمو ومواجهة التغيرات في البيئة الخارجية، وتصويب السياسات الداخلية للدولة[1].

يعرف التعديل أيضاً بانه : مجموعة الإجراءات والتدابير التي تجريها حكومة دولة ما تعاني من عجز كبير في الميزانية العامة وفي ميزان المدفوعات، واتساع المديونية الخارجية، والمرجعية النظرية لهذه السياسات تتمثل بالتوسيع والتطور الحاصلين في معطيات النظرية الاقتصادية الكلية بهدف إحداث تصحىحات هيكلية وانجاز أهداف اقتصادية تسهم في إعادة التوازن العام الداخلي والخارجي في أثناء مدة زمنية معينة[2].

أن برنامج التعديل الهيكلي ذو طابع واسع جداً، وتم اللجوء إليه لأنه يكمل سابقه (برنامج التثبيت) ذو الطبيعة الانكماشية، إذ لجأت المؤسسات المالية الدولية لبرامج التعديل بعدما وجدت أن البرنامج الأول لا يساعد بعض الدول النامية بسبب الاختلالات العميقة لاقتصادياتها، وعدم اشتغال آلية السوق وكذلك التدخل المفرط للدولة، وتجدر الإشارة أنه لا يوجد اتفاق حول تسلسل معين لبرامج التعديل الهيكلي، وقد ساهمت تلك البرامج على الأمد القصير في إعادة توازن ميزان المدفوعات عن طريق الضغط على الطلب الكلي، بصورة خفض الإنفاق العام وتجميد الأجور والحد من الاستيراد، ولكنها ساهمت على الأمد الطويل في زيادة عرض السلع والخدمات، وتحسين مستوى أداء جهاز الإنتاج، والحد من هدر الموارد المتاحة ودعم القدرة التنافسية للإنتاج[3] .

تشمل إجراءات التعديل وأهدافه الجوانب الآتية :

1. إصلاح هيكل الحوافز الاقتصادية وتعبئة الموارد المحلية عن طريق السياسات المالية والنقدية والائتمانية .

(1) سهير محمد معتوق، سياسات التصحيح الهيكلي في الدول النامية ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الاعمال، جامعة حلوان ، مصر ، العدد 2 ، 1990 ، ص15 – 16 .

(2) مصطفى احمد عبد الله ،التصحيحات الهيكلية والتحول الى اقتصاد السوق في الدول العربية ، ندوة عربية حول الإصلاحات الاقتصادية والسياسات الخصخصة في البلدان العربية المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط ، الجزائر، 28 -30 ابريل 1997 ، ص36 .

(3) جليل كامل غيدان، قياس اثر برامج الإصلاح الاقتصادي على الفجوة الغذائية في الوطن العربي (دراسة حالة مصر الأردن)، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، العراق ، 2007 ، ص5 .

2. رفع كفاءة تخصيص القطاع العام للموارد واستعمالها من خلال دعم إجراءات ترشيد استثمار القطاع العام وتنشيط القطاع الخاص، لتحقيق معدل نمو مرتفع وتنمية الصادرات وتحسين قدرتها التنافسية .
3. خفض سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية، وتوفير المزايا والحوافز الضريبية والكمركية لتشجيع الاستثمار الأجنبي بشقيه المباشر وغير المباشر .
4. تشجيع القطاع الخاص المحلي من خلال مجموعة من الحوافز والتسهيلات وترك أسعار منتجاته لقوى السوق وتحرير الاقتصاد من التدخل الإداري من جانب الدولة وتركه لقوى العرض والطلب.
5. إلغاء دعم سعر الفائدة ورفعه لغرض تشجيع الادخار المحلي والحد من السيولة النقدية كونها إحدى أهم عوامل التضخم[1] .

المبحث الثاني

الخلفية التاريخية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في تركيا للمدة (1963 – 1980)

اتبعت الحكومات التركية سياسة التدخل الحكومي الإصلاحي منذ عام 1963 ، من خلال استراتيجية موجهة لإحلال الواردات ووضع قيود على التجارة الخارجية ، وكان أسلوب التخطيط الاقتصادي من خلال الخطط الخماسية أحد أجزاء هذه الاستراتيجية ، وقد بدأت الخطة الخمسية الأولى عام 1963 ، فضلاً عن ذلك اتجهت الحكومة لإقامة المشروعات العامة من أجل التصنيع الحكومي [2].

(1) ناهدة عزيز مجيد، المدخل النقدي في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات ودوره في سياسات الإصلاحات والتثبيت الهيكلي حالات دراسية مختارة ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العراق، 2009 ، ص127 .

(2) تسببت السياسة الاقتصادية لحكومة الحزب الديمقراطي الحاكم في تركيا أبان مدة الخمسينيات ، أزمات مالية واقتصادية ، وذلك لأنها خفضت القيود والرسوم على الاستيرادات ، وازدياد أسعار المنتجات المحلية بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية ، ومحدودية الإنتاج المحلي ، وقلة الكوادر الفنية ، وضعف القدرة الشرائية للمواطن التركي . للمزيد من التفاصيل ينظر : عبد الجبار قادر عفور ، انقلاب عام 1960 في تركيا تحليل دوافعه الاقتصادية والسياسية ، مجلة دراسات تركية ، السنة (1)، العدد (1) ، جامعة الموصل، 1991 ، ص6 ؛ نغم عبد الهادي مهدي حسن شبع ن العلاقات التركية – الأمريكية خلال

كان أبرز أهداف الخطة الخمسية للأعوام (1963 – 1967) ، والتي وضعتها حكومة عصمت اينونو[1] (1962 – 1963) هي تحقيق التنمية الاقتصادية ، بيد أنها فشلت في تحقيق أهدافها بالشكل المرسوم في الخطة [2].

استهدفت الخطة الخمسية الثانية (1968 – 1972) زيادة النمو وضبط المدفوعات الأجنبية وخفض الاستيرادات ، فبلغ متوسط معدل النمو (7,6%) خلال الأعوام (1973 – 1976)[3]، إلا أن ارتفاع أسعار النفط في (تشرين الثاني / نوفمبر 1973) ، والتدخل التركي في قبرص (20 تموز / يوليو 1974)، وما تبع ذلك من عقوبات أميركية وأوربية على تركيا ، كان له نتائج سلبية على الاقتصاد التركي[4]، إذ أختل ميزان المدفوعات مطلع عام 1975 ، فهبطت الصادرات إلى (1,6) مليار دولار ، بعدما كانت مليارى دولار عام 1974 ، وانخفضت التحويلات المالية للعمال الأتراك العاملين في الخارج إلى

حكم الحزب الديمقراطي 1950 – 1960 ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، 2004 ، ص144 – 147 ؛ نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي ، التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1960 – 1980 ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية ، جامعة الموصل، 2002 ، ص ص25 -26 ؛ مظهر نصار سليمان صالح السعدون ، التطورات الاقتصادية في تركيا 1980 – 1989 ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ، جامعة تكريت ، 2019 ، ص ص11 – 17 .

(1) عصمت انونو : ولد عام 1884 ، تنتمي عائلته إلى الطبقة المتوسطة ، تخرج من المدرسة العسكرية عام 1905 ، كان قائداً للجيش في معركة اينونو ضد الجيش اليوناني عام 1921 ، وعلى أثر هذه المعركة التي انتصر بها ، أطلق عليه لقب اينونو ، وهو من أُرب المقربين لمصطفى كمال ، ترأس الوفد المفاوض في لوزان ، ترأس الحكومة التركية بعد قيام الجمهورية التركية مرات عديد . للمزيد من التفاصيل ينظر : جاسم محمد عبد الحميد الشجيري ، التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1960 – 1963 ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية (سابقاً) ، الجامعة المستنصرية ، 1989 ، ص ص13 -14 ؛ منهل الهام عبد ال عقراوي ، وآخرون ، العلاقات الالتركية – الإيرانية 1923 – 2003 ، دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية ، دار ابن الاثير للطباعة والنشر ، جامعة الموصل، 2013 ، ص144 .

(2) Basbakanlik DevletPlablama Reskilati, Ikinci Bes ylilk Kalkinma Plani, 1968, s. 4 .

(3) أمين زكي شبانة ، المصدر السابق، ص390 .

(4) لقمان عمر محمود ، العلاقات التركية الأمريكية 1975 -1991 ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب ، جامعة الموصل، 2004 ، ص251 ؛

Erol Manisali, " Turkey's Defense Bolicy & National Industry ", Dis Politika, Tisa Matbaacilik Sanayii, Ankara, Cit : 4 , Sayi. 4 , 1975, pp. 131 – 132 .

(70) مليون دولار ، بعدما كانت قد سجلت (2,7) مليار دولار في عام 1974 ، فبلغ عجز الميزان التجاري في العام المذكور ما يقارب (3,2) مليار دولار[1] .

نتيجة لذلك اقترضت اقتراض الحكومة التركية مبلغ (400) مليون دولار من صندوق النقد الدولي في عام 1978 ، وبسبب الأوضاع الاقتصادية تراجع معدل النمو إلى معدل سالب (-4%) خلال عام 1979 ، وارتفع معدل التضخم إلى (58,7%) في العام ذاته ، ثم واصل معدل التضخم ارتفاعه عام 1980 ، فوصل إلى (110,2%) وسجلت الميزانية عجزاً مقداره _4,6%) من إجمالي الناتج القومي خلال عامي (1979 – 1980) وارتفع الدين الخارجي عام 1980 . حتى وصل إلى (19,1) مليار دولار [2]، لذا اضطرت الحكومة التركية إلى الموافقة على برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تم إعداده بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، فقام الأخير بالإعلان عنه في (24 كانون الثاني/ يناير 1980)[3]، فعقد مجلس الوزراء التركي برئاسة سليمان ديميريل[4]، اجتماعاً في اليوم التالي ، وأعلن الموافقة على البرنامج[5]، والبدء بتطبيق اقتصاد السوق الحر فوراً، وخفض الدور الحكومي في الاقتصاد ، وزيادة مساهمة القطاع الخاص ، واتباع سياسة نقدية جديدة لغرض التحكم بالعرض النقدي[6]، وإجراء تغيير في استراتيجية التصنيع ، وتحويلها من استراتيجية الاكتفاء الذاتي إلى استراتيجية التصنيع لغرض التصدير [7].

لم يسلم الحساب الجاري من التدهور الاقتصادي ، فانتقل من حالة الفائض (0,7) مليار دولار إلى العجز بمقدار (3,4) مليار دولار، بسبب ارتفاع أسعار المنتجات

---

(1) إبراهيم محمد السعيد ، " تركيا والاختيار الصعب بعد أحداث إيران " ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد (56)، 1979 ، ص212 .

(2) أمينة زكي شبانة ، المصدر السابق، ص389 .

(3) Serafettin Turan, Turk deurim Tarihi, Cagdaslik yolunda yani Turkiye (27 May is 1960 – 12 Eylul 1980), 5kitap Bilgi Yayinevi, Ankara, 2002, ss. 370-372 .

(4) سليمان ديميريل : ولد عام 1924 في شمال غرب الاناضول ، حصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة من جامعة إسطنبول عام 1949 ، انضم إلى حزب العدالة عام 1961 ، تولى رئاسة الوزراء مرات عديدة (1965 – 1971) و (1975 – 1977) و (1979- 1980) . للمزيد من التفاصيل ينظر : جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1988 ، ص34 .

(5) نور عوني عبد الرحمن السبعاوي ، المصدر السابق، ص39 .

(6) Zeynel Dinler, Dinler, Iktisada Giris, Ekin Kitabevi yayinlari, Bursa, 1997, s. 38 .

(7) Iktisadi Rapor, Tobb, Ankara, 1983, s. 2 .

النفطية المستوردة من الخارج، وقد أقترن ذلك بركود الصادرات، وارتفاع أسعار المستوردات النفطية، وانكماش الاحتياطات المالية الأجنبية[1]، ولم تكن الأوضاع السياسية والاجتماعية بمنأى عن الاضطرابات، وعانت البلاد من سلسلة أزمات في المجالات كافة، مما تسبب في قيام الجيش التركي بقيادة الجنرال كنعان ايفرين[2]، بانقلاب عسكري والسيطرة على مقاليد الحكوم في البلاد ، وأوضح قائد الانقلاب أن الأسباب التي دعت الجيش للقيام بهذا العمل ، ترجع إلى الارتباك الموجود في كافة مفاصل الدولة فقال : " أن الدولة وأجهزتها الرئيسية أصبحت عاجزة عن العمل ، وأن الهيكل الدستوري كان مليئاً بالتناقضات ، كما أن الأحزاب السياسية كانت متعنتة في مواقفها وتفتقر إلى الإجماع الضروري لمعالجة مشكلات البلاد ... "[3].

حظى الانقلاب بتأييد واسع النطاق من قبل فئات الشعب التركي ، الذي كان يأمل أن يتمكن قادة الانقلاب من حل مشاكل البلاد الاقتصادية والأمنية[4]، وفي (21 أيلول / سبتمبر 1980) شكل بولنت اولصو[5]، أول حكومة بعد الانقلاب في (21 أيلول/ سبتمبر 1980) كان من بين أعضاء الحكومة توركت[6] اوزال، والذي عين نائباً لرئيس الوزراء

(1) فتحي علي خليفة فتحي ، " برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإصلاح الاقتصادي وتكييف النمو في بعض البلاد النامية " ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة ، سوهاج ، جامعة جنوب الوادي ، المجلد 9 ، العدد 1 ، 1995 ، ص224 .

(2) كنعان ايفرين : ولد في بلدة الأشهر عام 1918 ، تخرج من المدرسة الحربية عام 1918 بصفة ضابط مدفعية ، في عام 1949 تخرج من الاكاديمية الحربية بصفة ضابط ركن ، قاد انقلاب الجيش في (12 أيلول / سبتمبر 1980) ، وأصبح رئيساً للجمهورية بعد انتخابات عام 1983 ، وظل في منصبه حتى نهاية ولايته عام 1989 . للمزيد من التفاصيل ينظر : منهل الهام عبدال عقراوي ، المصدر السابق، ص351 .

(3) نقلاً عن : رضا هلال ، المصدر السابق، ص140 .

(4) منال صالح ، المصدر السابق، ص77 .

(5) بولنت اولصو : من مواليد 1923 ، تخرج من الاكاديمية البحرية عام 1942 ، وأصبح مديراً للأكاديمية البحرية عام 1952 ، رقي إلى رتبة الاميرال عام 1980 . للمزيد من التفاصيل ينظر : منهل الهام عبدال عقراوي ، المصدر السابق، ص360 .

(6) توركت اوزال : ولد عام 1927 ، تخرج من الجامعة التكنولوجية بإسطنبول عام 1950 ، عين بوظيفة مهندس في دائرة الأبحاث بمصلحة الكهرباء عام 1951 ، أصبح سكرتير لجنة التخطيط في عام 1958 ، وفي عام 1966 أصبح المستشار الفني الخاص لرئاسة الوزراء . للمزيد من المعلومات ينظر : د.ك.و ، تقرير السفارة العراقية في انقرة إلى وزارة الخارجية العراقية في آب 1989 ، ملف رقم 5 ؛ صحيفة أضواء الأنباء (تركيا)، العدد (14)، 6 نيسان 1989 .

ومشرفاً عاماً على البرنامج الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي[1]، وقد تضمن البرنامج الحكومي الذي صادق عليه مجلس الأمن القومي في (30 أيلول 1980) الآتي :

1. تطوير علاقات تركيا بحلف الناتو والدول الأعضاء فيه .
2. سن القوانين الضرورية لحالة الطوارئ في البلاد ، وتشكيل قيادة جديدة لإدارة الحلف المني .
3. إعداد دستور جديد للدولة .
4. تنظيم أوضاع البلاد الأمنية والاجتماعية والإدارية والاقتصادية والسياسية .
5. العمل على تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي[2].

تضمن البرنامج الحكومي أيضاً عزم الحكومة القيام بالعديد من الإجراءات الاقتصادية في ضوء برنامجها الإصلاحي ، مثل إلغاء ضريبة الدخل، للتخفيف عن كاهل ذوي أصحاب الدخول المنخفضة ، ودعم أسعار المنتجات الزراعية، لغرض خفض أسعارها، فبدأت الأسعار تستقر شيئاً فشيئاً ، والأسواق تستعيد عافيتها، وابتدأت دورة نمو جديدة لتراكم رأس المال، ونما الناتج المحلي[3] بنسبة (4,4%)، وارتفعت الصادرات التركية السلعية ، وانخفضت نسبة العجز التجاري ، وارتفعت كذلك معدلات الفائدة على رؤوس الأموال ، وتضاعفت ودائع البنوك[4] .

مما تقدم يمكن وصف الأوضاع الاقتصادية التركية بالنقاط الآتية :

1. عجز الحكومة التركية عن إيقاف تدهور الأوضاع الاقتصادية ، بالرغم من جهودها المبذولة في هذا المجال .
2. استمر عجز الموازنة العامة مع ارتفاع الأجور .
3. فشل السلع التركية المصدرة إلى الخارج في منافسة السلع الأجنبية الأخرى .

---

(1) محمد شاهر ، المصدر السابق، ص34

(2) نورا اجقو ، المصدر السابق، ص110 – 111 .

(3) هو مجموع ما انتج في الاقتصاد القومي من السلع والخدمات في مدة معينة . للمزيد من التفاصيل ينظر : لورد كالفن ، التحليل الاقتصادي ، ترجمة : هند وليد، دار النهضة ، بغداد ، 1991 ، ص17 .

(4) نوال عبد الجبار سلطان ، المصدر السابق، ص170 .

4. ارتفاع معدلات التضخم ، واضطراب أسعار الصرف والفائدة ، وسحب الودائع المالية ، وحلول الودائع غير المالية بدلاً منها .
5. انخفاض الإنتاج الصناعي نتيجة ارتفاع أسعار المستوردات النفطية .
6. اضطراب الأوضاع السياسية[1] .

المبحث الثالث

سياسة التكييف الهيكلي للاقتصاد التركي للمدة (1980 – 1994)

جرت في السادس من تشرين الثاني 1983 أول انتخابات سياسية، بعد انقلاب (12 أيلول/ سبتمبر 1980)[2]، وأسفرت عن فوز حزب الوطن الأم بزعامة تورکت اوزال ، وحصل الحزب على (212) مقعداً من أصل (400) مقعد، وبنسبة (45,15%)[3]، فاستطاع الحزب تشكيل الحكومة دون الحاجة إلى الائتلاف مع بقية الأحزاب المشاركة في الانتخابات، وفي (13 كانون الأول/ ديسمبر 1983) صادق رئيس الجمهورية على التشكيلة الوزارية[4]، وقد أولى رئيس الوزراء المنتخب أهمية خاصة للأوضاع الاقتصادية المتدهورة التي تعاني منها تركيا ، وتمحورت وجهة نظره في هذا المجال في انتهاج سياسة اقتصادية ليبرالية ، للقضاء على البطالة والتضخم النقدي والعجز في الميزان التجاري[5].

في الاطار ذاته أكدت الحكومة التركية على إن القطاع الخاص قادر على أن يحل محل الدولة في القاعين التجاري والصناعي ، ما عدا الاستثمارات الأساسية ، وهو من سيحقق التطور الاقتصادي في البلاد ، وخفض نسبة التضخم ، وأنشاء سوق حرة [6]، ووظفت الدبلوماسية التركية لخدمة القطاع الخاص ، ولذلك فان تورکت اوزال كان

(1) سعد عبد العزيز مسلط ، المصدر السابق، ص29 .

(2) كوثر طه ياسين ، النظام السياسي التركي في ظل دستور عام 1982 وتوجهاته نحو العراق ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2006 ، ص154 .

(3) صحيفة أضواء الأنباء (تركيا)، العدد (44)، 9 تشرين الثاني 1989 .طارق عبد الجليل ، العسكر والدستور في تركيا ، ط2، دار النهضة ، مصر 2013 ، ص131 .

(4) محمود شاهر محمود الجبوري ، المصدر السابق، ص82 .

(5) نور عوني عبد الهادي ، المصدر السابق، ص60 .

(6) سعد عبد العزيز مسلط ، المصدر السابق، ص37 ؛ سيار الجميل ، المصدر السابق، ص238 .

يصطحب معه العديد من رجال الأعمال الاتراك في زياراته لدول العالم[1]، وبدأت الحكومة التركية في العمل ببرنامج الإصلاح الاقتصادي ، والانفتاح على الأسواق العالمية والعمل بموجب آليات السوق الحر، وفق أسلوب التدرج في التحول الاقتصادي ، والذي بدأته حكومة سليمان ديميريل منذ كانون الثاني 1980 ، الأمر الذي استوجب أحداث تغيرات هيكلية عديدة في الاقتصاد التركي ، والتي يمكن تصنيفها وفقاً لسياسة الحكومة التركية في المجال الاقتصادي[2]:

1- سياسة الخصخصة :

اتخذت حكومة توركت اوزال الأولى (1983 – 1987) ، مجموعة من الإجراءات لتطوير القطاع العام ، وقطع الدعم المباشر وغير المباشر ، كتدابير ضرورية للإصلاح الاقتصادي وفقاً للسياسة الجديدة ، وألغت كذلك المعاملة التفضيلية لمؤسسات الدولة ودوائرها ، فأصدرت قرارها المرقم (223) عام 1984 ، والذي تضمن عدم تغطية خسائر الشركات الحكومية من الميزانية العامة ، وفسح المجال للشركات الخاسرة برفع أسعار منتجاتها ضمن قواعد السوق الحر ، لغرض تعويض خسائرها[3].

واستكمالاً لخطواتها في هذا المجال ، قامت الحكومة في عام 1986 بإصدار قانون بيع ممتلكات الدولة للقطاع الخاص، فشكلت مؤسسة حكومية أطلقت عليها أسم (مديرية المجمعات السكنية والشركات العامة) ، وكانت مهمتها هي القيام بخصخصة الشركات الحكومية ، عن طريق بيع سندات الأسهم والاستئجار أو البيع الكلي أو الجزئي لموجودات الشركات أو طريقة التحويل والتصفية[4]، وكذلك باعت مشاريع الدولة ، والتي ارتفعت قيمة ما بيع منها (105) مليون دولار في عام 1989 إلى (268) مليون دولار في عام 1990 ، وكما هو موضح في الجدول التالي :

السنة	1989	1990	1991	1992
عدد الصفقات	1	4	-	2
الأسعار بملايين الدولارات	105	267	-	203

المصدر : فتحي علي خليفة ، برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإصلاح الاقتصادي وتكييف النمو في بعض البلدان النامية ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة بوسهاج ، جامعة جنوب الوادي ، مجلد (9)، عدد (1)، 1995 ، ص232 .

(1) Korkut Boratar, Turkiye Ikisat Tarihi, 1908 – 2002, Imge itaberi, 8 , Baski , Ankara, 2004, s-12 .

(2) سعد عبد العزيز مسلط ، المصدر السابق، ص57 -58 .

(3) Uras, U, Ideolojilerin Sonu Mu Sarmal yayinevi, Istanbul, 1860 – 1990, Imge kitabevi ynyinlari, Ankara, 1992, s. 230 .

(4) Guler, B A, yeni sag ve devletin Degisimi, Imge, kitabevi yayinlari, Anara, 2005, ss. 171 – 179 .

على الرغم من قيام حكومة توركت اوزال بالعديد من الإجراءات لتحقيق الخصخصة، أن حصيلة الأموال التي حصلت عليها الحكومة وصلت إلى (575) مليون دولار للأعوام (1989 – 1992)[1]، وذلك بسبب الأسعار المرتفعة التي كانت الحكومة تضعها ثمناً للمشاريع الحكومية وضعف الأسواق المالية في تركيا ، إلا أن الحكومة فطنت إلى العيوب التي رافقت عملية وضع الأسعار للمشروعات العامة ، وأوضاع الأسواق المالية الداخلية ، فقامت بتطوير القانون بعد عام 1993 ، ورخص للبنوك وسماسرة البورصة بالعمل كوسطاء في سوق الإصدارات الأولى ، وكذلك سمحت الحكومة بتأسيس شركات الاستثمار وصناديق استثمار للعمل في هذه السوق[2].

2- السياسة النقدية :

اتخذت حكومة سليمان ديميريل العديد من الإجراءات في هذا المجال فتم تحرير أسعار الفائدة على الودائع لأجل[3] في (حزيران /جون 1980)، إذ سمح للبنوك التجارية بتحديد الأسعار بالاتفاق فيما بينها، وأصبحت أسعار الودائع لأجل وأسعار القروض الرئيسية إيجابية من حيث قيمتها الحقيقية منذ مطلع النصف الثاني لعام 1981 ، أبان عهد حكومة بولنت اولصو، وفي مطلع عام 1983 وحد البنك المركزي نسبة السيولة للبنوك عند معدل (10%) وإخضاعها للتفتيش يوميا، وتم إلغاء التباين في نسبة الاحتياطي بين الودائع لأجل والودائع المجنبة الائتمان ذات الأغراض الخاصة بنسبة واحدة قدرها (25%) كما بدأ البنك المركزي في دفع فائدة على الاحتياطات القانونية بالنقد الأجنبي على أساس سعر السوق، وفي العام ذاته ألزمت حكومة توركت اوزال البنوك التجارية، بعرض أسعار الودائع على البنك المركزي مرة واحدة على الأقل خلال

(1) إيهاب الدسوقي ، التخصيصية والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية مع دراسة التجربة المصرية ، دار النهضة ، القاهرة ، 1995 ، ص120 .

(2) فتحي علي خليفة ، المصدر السابق، ص228 .

(3) وهي أموال يودعها الأفراد والشركات ، ويمكنهم سحبها باجل محدد من قبل المودع والبنك ، وعادة ما يطلب البنك إشعاراً بسحب الأموال بمدة لا تقل عن (30) يوماً . للمزيد من التفاصيل ينظر : مجلة رواد الأعمال الالكترونية وعلى الموقع : rowadalamal.com

مدة ثلاث اشهر، ومن جانبه راعى الأخير حالة التضخم التي تمر بها البلاد ، وسمح للبنوك بحرية تحديد أسعار غير تفضيلية[1] .

اما ما يخص سياسة تعدد أسعار الصرف التي تم العمل بها خلال السبعينيات، فقد بدأت حكومة سليمان ديميريل بخفض قيمة الليرة التركية بنحو (33%) في عام 1980، وفي أعقاب ذلك بدأ البنك المركزي بتكييف سعر الصرف مرات عديدة حتى يمكن تعويض الاختلافات بين معدل التضخم المحلي، ومعدله في الدول الصناعية التي تشترك معها في التجارة، وأجرت حكومة بولنت اولصو في حزيران 1981 التكييفات في السعر الأسمي يوميا، وقد ترتب على ذلك أن انخفضت قيمة الليرة الحقيقية بنسبة (4%) سنويا في المتوسط وذلك في المدة من (1981 - 1985)، وتم إلغاء تعدد أسعار الصرف عام 1982 مع تقلص حدة أزمة النقد الأجنبي، هذا وقد تعرضت قيمة الليرة لبعض التقلبات قصيرة الأجل وارتبط ذلك بجهود حكومة توركت اوزال التي بذلتها لتخفيف الضغوط التضخمية خاصة في الربع الأخير من عام 1984. وسمح للمصدرين بالاحتفاظ بقدر من عائد التصدير كودائع بالنقد الأجنبي لدى البنوك التجارية، ومع التقدم في برنامج التحرر الاقتصادي، سمحت الحكومة للبنوك منذ عام 1984، بتحديد أسعار الصرف في نطاق هامش يصل إلى (8%) ارتفاعاً وانخفاضاً حول سعر البنك المركزي إلى أن تم إلغاء هذا الهامش نهائيا في 1985[2].

مع تسارع التضخم أواخر 1983 سعت حكومة توركت اوزال في مناسبات عديدة إلى إعادة التشدد النقدي عن طريق سياسة سعر فائدة أكثر نشاطاً، والإقلال من عمليات إعادة الخصم، والزيادات في نسبة السيولة القانونية، إلا أن هذه الخطوات لم تكن كافية لتعويض حقنة السيولة التي ارتبطت بتحسن وضع ميزان المدفوعات، وسرعة تراكم ودائع الصرف الأجنبي التي أبيحت وقتذاك ، والتي تركت خارج نطاق الرقابة النقدية - والابتكارات المالية الجارية[3].

(1) منى قاسم، الإصلاح الاقتصادي ودور البنوك في الخصخصة واهم التجارب الدولية ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 1997 ، ص190 .

(2) لقمان عمر محمود ، المصدر السابق ، ص251 .

(3) امينة زكي شبانة ، المصدر السابق، ص390 .

تم في 1984 تحرير نظام الصرف والدفع، إذ سمحت الحكومة التركية للبنوك المحلية بأن تعمل على عمليات الصرف الأجنبي، وخفض شروط تسليم عائدات التصدير كثيراً، وأصبح من الممكن فتح حسابات ودائع بالعملة الأجنبية، ويتم تحديد سعر الفائدة عليها بموجب أسعار السوق، وخفضت القيود على السفر للخارج وغير ذلك من المعاملات غير المنظورة[1].

في إطار عملية الإصلاح النقدي التي كانت إحدى بنود سياسة توركت اوزال الاقتصادية ، صدر في عام 1985 قانون إصلاح النظام المصرفي ، ليلزم البنوك بتحديد نسبة معينة من الأرباح كاحتياطات طارئة قبل دفع الضرائب، بما يعادل رأس المال المدفوع، كما طبقت على البنوك قواعد محاسبية موحدة. ومن أهم الإصلاحات التي استحدثها القانون هو تطبيق نظام التأمين على الودائع، إذ أنشئ صندوق للتأمين يخضع لإشراف البنك المركزي[2].

3- السياسة المالية:

انتهجت حكومة سليمان ديميريل سياسة مالية متشددة منذ عام 1980 هدفت إلى خفض العجز بالموازنة العامة للدولة، من خلال خفض النفقات الحكومية بنسبة (1%) في المتوسط من إجمالي الناتج المحلي[3]، وقد عرف انخفاض عجز الميزانية الحكومية إلى إجمالي الناتج المحلي خلال الأعوام (1980 - 1984) الوضعية المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2): عجز الميزانية الحكومية إلى إجمالي الناتج المحلي تركيا خلال الفترة (1980-1984)

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984
عجز الميزانية الحكومية / إجمالي الناتج المحلي (%)	4,6-	1,4-	1,2-	5-	4-

المصدر: أمنية زكي شبانة، أهم التغيرات الهيكلية في اقتصاديات بعض الدول النامية في ظل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، مصر، العدد 2، 1996، ص 391.

(1) جورج كويتس، الإصلاح الهيكلي التثبيت الاقتصادي والنمو في تركيا ، صندوق النقدالدولي ، ورقم رقم 52 ، 1987 ، ص28.

(2) المصدر نفسه ، ص28 .

(3) المصدر نفسه ، ص28 .

تمثلت أهم بنود نفقات الميزانية العامة للدولة، والتي عرفت تقلصا هي بند الأجور، نتيجة التوقف عن التوظيف الحكومي وفي أيلول / سبتمبر 1980 أقرت الحكومة سياسة جديدة وهي سكاسة تحديد الأجور مركزيا على أساس مستويات التضخم السنوية، وخفض تحويلاتها المالية للمنشآت الاقتصادية الحكومية، إلا أن المصروفات الاستثمارية استمرت في التزايد حتى لا تتأثر القطاعات الإنتاجية بضغط النفقات[1]..

من أهم الإصلاحات التي قامت بها الحكومة في مجال إصلاح السوق المالي هو صدور قانون بإنشاء هيئة سوق رأس المال في 1981، ليعمل على توسيع نطاق استخدام الأدوات المالية وتنشيط البورصة، واضطلعت الهيئة بعملية تنظيم وتعزيز الأسواق الأولية والثانوية وإصدار التراخيص للشركات الإصدار الأوراق المالية، كما نظم القانون الهيكل الرأسمالي وحيازات الأصول الخاصة بالمؤسسات المالية غير المصرفية، وفي جانب الإيرادات، فقد صدر في عام 1984 قانون يجيز للحكومة إصدار شهادات مشاركة في الدخل تخول لحاملها الحصول على فائدة ثابتة، فضلاً عن عائد صافي يتحدد وفقا لربحية المشروعات، ونالت هذه الشهادات صدى واسع لدى الشعب التركي ، إذ ارتفعت الشهادات المطلوبة عن المعروض منها، وتم إعفاء عائد هذه الشهادات من الضرائب[2].

أما ما يخص الضرائب فقد أولت الحكومة اهتماما خاصا لإصلاح الهيكل الضريبي، والذي اتسم خلال السبعينيات بانخفاض كبير في عائداته غير المباشرة نتيجة القيود الكثيفة على الواردات وفشل الحكومة في توسيع الأوعية الضريبية على السلع والخدمات. لذا قامت في عام 1981 بزيادة المعدلات الضريبية، ورفع كبير الحدود فئات دافعي ضريبة الدخل الشخصي لخفض التضخم، في حين تم إعادة هيكلة أسعار الضرائب الحدية لتسمح بتخفيض تدريجي لكل الأسعار خلال مدة أربع سنوات. وكذلك تم توحيد ضريبة دخل الشركات في معدل عام قدره (50%) ، مع خضوع المنشآت الاقتصادية الحكومية لمعدل قدره(35%)واستثناء بعضها من الخضوع للضرائب، ثم عدلت بعد ذلك معدل الضريبة لينخفض إلى (40%) لحث الشركات على الاستثمار. وطبقت الحكومة

(1) المصدر نفسه ، ص29 .

(2) المصدر نفسه، ص24 .

التركية منذ (كانون الثاني/يناير 1985) ضريبة القيمة المضافة[1] بمعدل(10%) ، لتحل بذلك محل تسع ضرائب على الإنتاج ورسوم أخرى كانت تفرض على سلع معينة، واستثنيت من ضريبة القيمة المضافة سلع ضئيلة من أهمها المواد الغذائية حتى لا ترتفع أسعارها[2].

4- سياسة تحرير الأسعار: لقد عرف هذا المجال الاصلاحات التالية:

قامت حكومة سليمان ديميريل أواخر (كانون الثاني / يناير 1980) بتحرير الأسعار التي كانت تتسم بالتحديد الإداري من قبل الحكومة، وذلك للقضاء على اضطراب الأسعار، وتم تحرير أسعار منتجات القطاع الخاص بالكامل، أما أسعار السلع الأساسية والخدمات التي تنتجها المنشآت الاقتصادية الحكومية، فقد قامت الحكومة بتعديل كبير في أسعارها، بحيث تتماشى هذه الأسعار مع تطورات التكلفة، واستمرت الحكومة في دعم بعض السلع الإستراتيجية مثل الخبز والفحم والسكر والأسمدة، وألغت سياسات التسعير الزراعي وأصبحت الأسعار تتحدد في ضوء الأسعار العالمية للسلع وأسعار مدخلات الإنتاج ومعدل التضخم المحلي. وكذلك اهتمت الحكومة بمسايرة الأجور للتحرر في الأسعار ووضعت سياسة للأجور تحتوي على تحديد الزيادات السنوية[3].

في السياق ذاته اتخذت الحكومة التركية منذ أواخر كانون الثاني من العام ذاته خطوات جديدة في قطاع التجارة ، وبدأت باتخاذ إجراءات التحرير التجاري ، إذ خفضت قيود الاستيراد وألغت قائمة السلع المستوردة التي تخضع لنظام الحصص وتم تخفيض معدل التعريفة الجمركية. وفي مطلع عام 1984، حددت حكومة توركت اوزال ثلاث قوائم للسلع المستوردة، تضم القائمة الأولى السلع المحظورة استيرادها والثانية السلع التي تخضع للتراخيص، والثالثة تضم السلع الكمالية التي تستورد بعد دفع الرسوم الجمركية وبعض الرسوم الأخرى. أما السلع غير المدرجة في هذه القوائم فيتم استيرادها بعد دفع التعريفة الجمركية. ومن إجراءات تحرير التجارة أيضا إلغاء إجازات التصدير

(1) وهي ضريبة غير مباشرة ، على الاستهلاك ، تفرض على معظم السلع والخدمات ، والتي يتم توريدها في كل مرحلة من مراحل سلسلة التوريد ، ويكون المستهلك النهائي هو من سيتحمل تكلفة هذه الضريبة ، وتقوم المحلات والشركات باحتسابها على السلعة وتحصيلها لصالح الحكومة . للمزيد من المعلومات ينظر : سرى عباس وهيب ، الضرائب وأنواعها في أوربا ، دار القلم ، سوريا ، 2000، ص56 .

(2) رزان إسماعيل ، المصدر السابق ، ص59 .

(3) مجلة المصرف العربي الدولي، اهم التطورات والتغيرات الجديدة لتنمية الاقتصاد التركي ، المصرف العربي الدولي ، القاهرة ، مصر ، 1990 ، ص39 .

والضوابط على أسعار الصادرات منذ عام 1984، وقد تزامنت سياسة تحرير التجارة مع تحرير سعر الصرف[1].

اقترنت التعديلات السابقة بتغيير التشريعات القانونية لتشجيع الاستثمار الأجنبي، ومن ثم قامت الحكومة بإنشاء إدارة الاستثمار الأجنبي تحت رعاية هيئة التخطيط الحكومي في عام 1984 واضطلعت هذه الإدارة بالموافقة السريعة على مشروعات الاستثمار الأجنبي التي يصل رأس مالها إلى (50) مليون دولار أمريكي، أما طلبات الاستثمار التي يزيد رأس مالها عن هذا الحد فيستلزم موافقة مجلس الوزراء عليها وتم حصر تعاملات المستثمرين الأجانب مع هذه الإدارة فقط، بحيث تتقلص الإجراءات ويتم الابتعاد عن البيروقراطية تجاه المستثمرين الأجانب. كما منح الاستثمار الأجنبي الحوافز المالية ذاتها التي تتاح للمستثمر المحلي، ولكن مع هذا التحفيز للاستثمار الأجنبي إلا أن الحكومة اشترطت أن تقل مساهمة رأس المال الأجنبي في المشروعات عن (50%) من أجل منع سيطرة الأجانب على العملية الإنتاجية في تركيا، وألزمت المستثمر الأجنبي بتصدير كميات معينة حددتها إدارة الاستثمار وفقا لنوع النشاط الإنتاجي، وذلك لرفع الصادرات التركية. والجدير بالملاحظة أنه مع التطور والتقدم في التحرر الاقتصادي في تركيا، غيرت الحكومة من بعض التشريعات تجاه الاستثمار الأجنبي وفقا للظروف الاقتصادية السائدة، ففي مطلع عام 1986 تم إلغاء القيود على الملكية الأجنبية بالنسبة لمعظم الأنشطة[2].

(1) مركز الأبحاث الإحصائية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية ، التقرير السنوي حول البلدان ، الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي، انقرة – تركيا، 2012 ، البنك الدولي مؤشرات التنمية العالمية 2016 .

(2) مجلة المصرف العربي الدولي ، أهم التطورات والتغيرات الجديدة لتنمية الاقتصاد التركي ، المصرف العربي الدولي ، القاهرة ، 1990 ، ص39 .

المبحث الرابع

تحليل المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي في تركيا للمدة (1984 – 1994)

يمكن توضيح أهم المؤشرات الأساسية التي عكسها الأداء الاقتصادي في تركيا في ظل انتهاج الإصلاح الاقتصادي ، خلال حقبة الثمانينيات ومطلع التسعينيات في الجدول الآتي :

الجدول رقم (3) مؤشرات الأداء الاقتصادي في تركيا خلال فترة (1980 – 1994)

السنوات / المؤشرات	1980	1982	1984	1986	1988	1990	1992	1993	1994
معدل النمو	1,1-	4,6	5,9	3,9	3,6	5,2	5,8	7,4	5,1-
عجز الحساب الجاري (بليون دولار)	3,4-	0,9-	1,9-	1,2-	1,6-	3,7-	0,9-	6,4-	2,4-
عجز الحساب الجاري / اجمالي الناتج	6,1-	1,6-	1,5-	1,4-	1,8-	2,4-	4-	3,5-	2-
الصادرات السلعية والخدمية (بليون دولار)	3,6	7,9	9,7	10,9	17,9	21,9	25,3	27,4	28,5
الواردات السلعية والخدمية (بليون دولار)	9,3	11,2	13,2	14,3	18,5	29,1	30,3	37,6	26,6
ميزان التجارة بليون دولار	5,6-	3,3-	3,5-	3,4-	6-	7,2-	5-	10,2-	1,9
معدل التضخم	110,2	30,8	49,9	44,1	45,0	60,3	70,1	66	-
اجمالي الاحتياطات الدولية (بليون دولار)	1,4	2,0	3,8	3,7	3,9	7,6	7,5	7,8	4,6
ميزان المدفوعات (بليون دولار)	1,3-	7-	8-	6	1,2	2,8	8	2,7	4,5-
درجة انفتاح الاقتصاد (التجارة/اجمالي الناتج)	23	24	28	29	44	30	31	34	42
الاستثمار الأجنبي المباشر (اليون دولار)	1	9	1	2	3	6	7	6	6
اجمالي الدين الخارجي (بليون دولار)	19,1	19,7	21,6	32,8	40,7	49,0	55,0	68	-

المصدر : أمينة زكي شبانة ، أهم التغيرات الهيكلية في اقتصاديات بعض الدول النامية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

تشير البيانات في الجدول إلى :

1. **أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي قد بلغ (1,1-%) عام 1980 إلا أنه إزاء الاصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها حكومتي بولنت اولصو وتوركت اوزال، فأن معدل النمو تحسن منذ 1982 وحتى 1993 ، إلا أنه سجل معدلاً سالباً في عام 1994 ، في عهد حكومة تانسو تشيلر وذلك بسبب ارتفاع معدلات التضخم التي وصلت إلى (66%) في عام 1993 .**

سجل ميزان الحساب الجاري عجزا بلغ (3,4) بليون دولار عام 1980 ، في عهد حكومة سليمان ديميريل ممثلا (6,1%) من إجمالي الناتج المحلي ثم انخفض العجز عقب

بدء تطبيق البرنامج الإصلاحي إذ بلغ(9%) بليون دولار عام 1982 ، في عهد بولنت اولصو، أي[1] (1,6%) من إجمالي الناتج المحلي، ثم استمر عجز الحساب الجاري عند مستويات معتدلة خلال الثمانينيات بسبب تزايد حجم الصادرات.

2. نجحت الحكومات التركية من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي في خفض معدل التضخم من (110,2%) عام 1980 إلى (45%) عام 1988 ، ثم بدأ في الارتفاع منذ عام 1989 ، وذلك بسبب ارتفاع معدلات الإنفاق الحكومي، وتدهور الأداء الاقتصادي للمشروعات المملوكة للدولة، وتزايد عجز الحساب الجاري .

3. تزايد الاحتياطيات الاجنبية في تركيا خلال حقبة الثمانينيات، والنصف الأول من التسعينيات، من (1,4) بليون دولار عام 1980 إلى حوالي(7,6) بليون دولار عام 1990، ثم إلى(7,8) بليون دولار عام 1993، وترجع هذه الطفرة في الاحتياطات إلى ارتفاع تحويلات العاملين في الخارج، والتي ساهمت في زيادة تدفق رؤوس الأموال، وقد عرف تطور تحويلات العاملين في الخارج خلال الاعوام (1980- 1994) الوضعية التالية:

الجدول رقم (4): تحويلات العاملين في الخارج خلال الفترة (1985-1994) (الوحدة: بليون دولار)

السنوات / التحويلات	1985	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
تحويل العاملين	2,1	1,7	2,0	1,8	3,1	3,4	2,8	3,6	3,5

Source: world Bank. World Tables 1995, Turkey, p 522.

4. تزايد درجة انفتاح الاقتصاد في تركيا خلال حقبة الثمانينيات وبداية التسعينيات، من الأمور التي ساهمت في زيادة الاحتياطات النقدية الاجنبية، فقد تصاعدت درجة انفتاح الاقتصاد من(23 عام 1980 إلى 42 عام 1994) .

5. أن رصيد ميزان المدفوعات في ظل تطبيق السياسة الاصلاحية الاقتصادية ، والتي وضعها توركت اوزال منذ أن كان نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية أواخر عام

(1) مجلة المصرف العربي الدولي ، أهم التطورات والتغيرات الجديدة لتنمية الاقتصاد التركي ، المصرف العربي الدولي ، القاهرة ، 1990 ، ص39 .

1980، بدأ في تحقيق فائضاً منذ عام 1986، إذ بدأت الحكومة في تطبيق برنامج الخصخصة، وتحويل المنشآت العامة إلى الملكية الخاصة، واستمر ميزان المدفوعات في تحقيق فائضاً، حتى حقق عجزا في عام 1994 بلغ (4.5) بليون دولار الجدول رقم (5)، بسبب معاناة الاقتصاد الكلي من بعض المشاكل، التي تمثلت في تزايد عجز الحساب الجاري وتضخم المديونية الخارجية، وارتفاع معدل التضخم، وانخفاض معدل النمو الاقتصادي، وتدهور قيمة العملة المحلية بنسبة (60%) ، مما أدى إلى انخفاض احتياطي النقد الأجنبي لدى البنك المركزي بمقدار(3) بليون دولار. وقد بدأت الحكومة عقب هذه الأزمة المالية في تطبيق برنامج للإصلاح الاقتصادي في (نيسان / أبريل 1994) بدعم من صندوق النقد الدولي.

6. تزايد الدين الخارجي على تركيا من(55) بليون دولار عام 1992 إلى (68) بليون عام 1993 أي حوالي (39%) من إجمالي الناتج المحلي. وقد ساهمت هذه المعوقات في خفض المكاسب الاقتصادية التي تحققت عقب انتهاج سياسة تحرير الاقتصاد في الثمانينيات والتي انعكست بدورها على معدل النمو.
7. انساب عدم التوازن الداخلي إلى الحساب الخارجي مع تدهور خطير في عجز ميزان التجارة في عام 1993 إذ بلغ (10,2) بليون دولار الأمر الذي أدى إلى تزايد عجز الحساب الجاري من (0,9) بليون دولار عام 1992 إلى (6,4) بليون دولار عام 1993، وقد واجهت الحكومة التركية بعض الصعوبات في زيادة التمويل الخارجي المتدفق خلال العام ذاته ، والأمر الذي دفعها إلى اللجوء إلى القروض قصيرة الأجل والتي بلغت (18,5) بليون دولار في ذلك العام.
8. أسهم ارتفاع معدلات التضخم، في ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية، وانخفاض الاستثمار الخاص، ولاسيما المباشر إذ يلاحظ من معطيات الجدول انخفاض تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال هذه الفترة.

الخاتمة

شهدت تركيا مجموعة من الاضطرابات السياسية والاجتماعية أبان حقبة السبعينات من القرن العشرين ، وكان إحدى أهم الأسباب هو التدهور الاقتصادي في تلك الحقبة ، ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط أواخر عام 1973، والعقوبات الدولية التي تعرضت لها تركيا بعد إقدامها على غزو قبرص عام 1974، واستمر هذا التدهور حتى بداية العقد التاسع من القرن العشرين ، وعلى الرغم من قيام الحكومات التركية المتعاقبة بالاقتراض من صندوق النقد الدولي ، إلا أن تلك الأموال لم تساعد البلاد في تخطي ازمتها الاقتصادية، فاضطرت الحكومة التركية للموافقة على برنامج الإصلاح الاقتصادي عام 1980 والذي أعده صندوق النقد الدولي ن فابتدأت حكومة سليمان ديميريل بتطبيق البرنامج ، إلا أن الوقت لم يسعفها بسبب الانقلاب العسكري الذي قام به الجيش في (12 ايلول / سبتمبر 1980)، وواصلت حكومة بولنت اولصو السير في المجال الاقتصادي بموجب البرنامج الإصلاحي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي، وكذلك فعلت حكومة توركت اوزال والتي فازت بانتخابات عام 1983، وأعدت الحكومة المنتخبة مجموعة السياسات الاقتصادية ، وكانت هذه السياسات تتفق مع برنامج صندوق النقد الدولي ، واستطاعت الحكومة التركية أن تحقق الكثير من الانجازات خلال المدة الواقعة بين (1980 – 1994) ، إلا أن التطور الذي شهده هذا القطاع لم يخلو من عثرات وانتكاسات طيلة هذه المدة ، إذ أن المديونية الخارجية تضاعفت أضعاف مضاعفة ، فضلاً عن بروز مجموعة من المشاكل في السياسة المالية والاقتصادية، فعلى الرغم من التزام تركيا ببرنامج الإصلاح الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي ، إلا أن هذا البرنامج لم يحقق النتيجة المبتغاة منه، وقد رصدت هذه الدراسة أمور عديدة ، فعلى الرغم من نمو إجمالي الناتج المحلي خلال مدة الثمانينيات من القرن العشرين ، إلا أنه سرعان ما تدهور بشكل خطير في عام 1994، وارتفعت الديون الخارجية عليها ، وارتفاع عجز الحساب الجاري ، ومعدل التضخم ، والأمر الايجابي خلال هذه المدة هو ارتفاع الاحتياطيات النقدية الاجنبية في تركيا ، وذلك لارتفاع التمويلات المالية للعمال الاتراك العاملين في خارج تركيا ، وعليه فان البرنامج الاصلاحي الاقتصادي نجح على المدى القصير إلا أنه فشل بعد مدة الثمانينيات ، ويرجع ذلك إلى أمور عدة ، منها تغير السياسة الاقتصادية للبلاد بمقدار

(180) درجة وبشكل سريع ، فأدى ذلك إلى افرازات سلبية ظهرت على السطح بعد حوالي العقد من الزمن وأيضاً أثرت وفاة توركت اوزال راعي البرنامج الاصلاحي ، وكذلك فان الدعم الخليجي لتركيا لم يحقق لها ما كانت ستحققه لو استمرت بالتعاون الاقتصادي مع العراق ، ولم يسد الدعم الأمريكي حاجة الاقتصاد التركي ، وانخفاض مستوى التعاون الاقتصادي مع ايران بعد انتهاء حرب الخليج الاولى (1980 -1988) بسبب التنافس على منطقة آسيا الوسطى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وازدياد نفقات الحكومة في هذا الجانب.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: العربية

1. طارق سامي حنا خوري، دور صندوق النقد الدولي في التأثير على القرارات السياسية والاقتصادية للدولة (1989 – 2017) (الأردن حالة الدراسة) ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم السياسية ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط، الأردن ، 2018
2. هيثم العجام ـ التمويل الدولي ، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن ، 2013.
3. سهى عبد الرحمن ، ديون الدول النامية، دار العلم للنشر، قسطنطينية، 1988.
4. شغف جمعة، أزمة الديون العالمية، دار قسطنطينية للنشر ، قسطنطينية، 2011.
5. صندوق النقد، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، ط 6، د.م، 2009
6. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
7. عمر طارق وهبي القاضي، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الاقتصادات النامية بين النهام والتحولات مع إشارة لحالة العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق ، 2006.
8. سعد عبد نجم العبدلي وجليل كامل غيدان، برامج الإصلاح الاقتصادي والفجوة الغذائية ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق ، العدد 2 ، 2010.
9. رزان إسماعيل ، دور البنك الدولي في الاقتصاد العالمي ، دار بنزرت للنشر ، تونس، 1999.
10. محمد ناظم حفني، الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية، جامعة طنطا، مصر، 1992، ندوة التعطل في دول الاسكوا مكتب العمل العربي، عمان الأردن ، 1993.
11. محمد علي حزام غالب المقبلي ، الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على التجارة الخارجية في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2004.
12. روبرت ميرفي دروس مبسطة في الاقتصاد ، ترجمة : رحاب صلاح الدين ، مراجعة : شيماء عبد الحكيم طه، مؤسسة هنداوي الثقافية ، القاهرة ، 2013.

13. عفراء عبد الجليل ، اقتصاد السوق الحر سلبياته وايجابياته ، دار النيل للنشر ، ام درمان ، 2016.

14. نجلاء الاهواني، سياسات التعديل والإصلاح الهيكلي واثرها على التعطل في مصر، ندوة التعطل في دول الاسكوا ، مكتب العمل العربي، عمان الأردن،1993.

15. رمزي زكي، أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة في الوطن العربي وانعكاساتها على أوضاع التنمية البشرية الرهن والمحتمل في تأثير برامج التثبيت والتعديل الهيكلي في التنمية البشرية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت ، لبنان ، 1994.

16. أحمد ماهر ، مبادئ إدارة المدرسة الكلاسيكية الحديثة ، دار الإسكندرية ، الإسكندرية ، 2004.

17. محمد قاسم القريوتي ، مبادئ الإدارة الحديثة للمدرسة النيوكلاسيكية ، عمان ، 2005.

18. محمد عبد الفتاح العموص، النماذج التأليفية لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي – الأسس النظرية والحالات التطبيقية – مع إشارة إلى تجربة تونس ، مجلة بحوث اقتصادية عربية الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، مصر، العدد 9 ، 1997.

19. زاويدية أفراح، تكوين الموارد البشرية في ظل التنمية المستدامة وتحقيق التشغيل الكامل ، الجزائر ، 2016

20. المعهد العربي للتخطيط ، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية، المعهد العربي، للتخطيط ، الكويت ، د.ت.

21. رمزي زكي ، تقيم الأداء لبرنامج التثبيت الاقتصادي الذي عقدته مصر مع صندوق النقد الدولي(77 -81) (حصاد التجربة واحتمالات المستقبل ، بحوث ومناقشات مؤتمر العلمي السنوي السابع للاقتصاديين المصريين ،دار المستقبل العربي ، القاهرة ، مصر ، 1982.

22. كريم، بودخدخ ، محاضرات في مقياس المالية الدولية ، جامعة محمد الصديق بن يحيى ، جيجل ، 2015.

23. هيثم الزغبي ، الإدارة والتحليل المالي ، دار الفكر الحديث ، الأردن ، 2000.

24. محمود عبد الفضيل، برامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي في مصر والمغرب بين المأمول والمتوقع، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، لبنان، 1994.
25. مفلح محمد عقل ، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، الأردن انموذجاً ، مجلة البنوك في الأردن عمان ، الأردن ، العدد 10 ن 1998.
26. سهير محمد معتوق، سياسات التصحيح الهيكلي في الدول النامية ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الاعمال، جامعة حلوان ، مصر، العدد 2 ، 1990.
27. مصطفى احمد عبد الله ،التصحيحات الهيكلية والتحول الى اقتصاد السوق في الدول العربية، ندوة عربية حول الإصلاحات الاقتصادية والسياسات الخصخصة في البلدان العربية المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط ، الجزائر، 28 -30 ابريل 1997.
28. جليل كامل غيدان، قياس اثر برامج الإصلاح الاقتصادي على الفجوة الغذائية في الوطن العربي (دراسة حالة مصر الأردن)، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، العراق ، 2007.
29. ناهدة عزيز مجيد، المدخل النقدي في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات ودوره في سياسات الإصلاحات والتثبيت الهيكلي حالات دراسية مختارة ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العراق، 2009.
30. عبد الجبار قادر عفور ، انقلاب عام 1960 في تركيا تحليل دوافعه الاقتصادية والسياسية ، مجلة دراسات تركية ، السنة (1)، العدد (1) ، جامعة الموصل، 1991.
31. نغم عبد الهادي مهدي حسن شبع ن العلاقات التركية – الأمريكية خلال حكم الحزب الديمقراطي 1950 – 1960 ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، 2004 .
32. نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي ، التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1960 – 1980 ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية ، جامعة الموصل، 2002.
33. مظهر نصار سليمان صالح السعدون ، التطورات الاقتصادية في تركيا 1980 – 1989 ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ، جامعة تكريت ، 2019.

34. جاسم محمد عبد الحميد الشجيري ، التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1960 – 1963 ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية (سابقاً) ، الجامعة المستنصرية ، 1989.

35. منهل الهام عبد ال عقراوي ، وآخرون ، العلاقات الالتركية – الإيرانية 1923 – 2003 ، دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية ، دار ابن الاثير للطباعة والنشر ، جامعة الموصل، 2013.

36. لقمان عمر محمود ، العلاقات التركية الأمريكية 1975 -1991 ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب ، جامعة الموصل، 2004 .

37. إبراهيم محمد السعيد ، " تركيا والاختيار الصعب بعد أحداث إيران " ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد (56)، 1979.

38. جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1988.

39. فتحي علي خليفة فتحي ، "برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإصلاح الاقتصادي وتكييف النمو في بعض البلاد النامية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، سوهاج، جامعة جنوب الوادي، المجلد 9، العدد 1، 1995.

40. د.ك.و ، تقرير السفارة العراقية في انقرة إلى وزارة الخارجية العراقية في آب 1989، ملف رقم 5؛ صحيفة أضواء الأنباء (تركيا)، العدد (14)، 6 نيسان 1989.

41. لورد كالفن، التحليل الاقتصادي، ترجمة: هند وليد، دار النهضة، بغداد، 1991.

42. كوثر طه ياسين، النظام السياسي التركي في ظل دستور عام 1982 وتوجهاته نحو العراق، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، 2006.

43. صحيفة أضواء الأنباء (تركيا)، العدد (44)، 9 تشرين الثاني 1989 .

44. طارق عبد الجليل ، العسكر والدستور في تركيا ، ط2، دار النهضة ، مصر 2013.

45. إيهاب الدسوقي، التخصيصية والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية مع دراسة التجربة المصرية، دار النهضة، القاهرة ، 1995.

46. مجلة رواد الأعمال الالكترونية وعلى الموقع : rowadalamal.com

47. منى قاسم، الإصلاح الاقتصادي ودور البنوك في الخصخصة واهم التجارب الدولية ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 1997.

48. جورج كويتس، الإصلاح الهيكلي التثبيت الاقتصادي والنمو في تركيا ، صندوق النقدالدولي ، ورقم رقم 52 ، 1987.
49. سرى عباس وهيب ، الضرائب وأنواعها في أوربا ، دار القلم ، سوريا ، 2000.
50. مجلة المصرف العربي الدولي، اهم التطورات والتغيرات الجديدة لتنمية الاقتصاد التركي ، المصرف العربي الدولي ، القاهرة ، مصر ، 1990.
51. مركز الأبحاث الإحصائية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، التقرير السنوي حول البلدان، الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي، انقرة – تركيا، 2012، البنك الدولي مؤشرات التنمية العالمية 2016 .
52. مجلة المصرف العربي الدولي، أهم التطورات والتغيرات الجديدة لتنمية الاقتصاد التركي، المصرف العربي الدولي، القاهرة، 1990.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Basbakanlik DevletPlablama Reskilati, Ikinci Bes ylilk Kalkinma Plani, 1968, s. 4 .
2. Erol Manisali, " Turkey's Defense Bolicy & National Industry ", Dis Politika, Tisa Matbaacilik Sanayii, Ankara, Cit : 4 , Sayi. 4 , 1975, pp. 131 – 132 .
3. Serafettin Turan, Turk deurim Tarihi, Cagdaslik yolunda yani Turkiye (27 May is 1960 – 12 Eylul 1980), 5kitap Bilgi Yayinevi, Ankara, 2002, ss. 370-372 .
4. Zeynel Dinler, Dinler, Iktisada Giris, Ekin Kitabevi yayinlari, Bursa, 1997, s. 38 .
5. Iktisadi Rapor, Tobb, Ankara, 1983, s. 2 .
6. Korkut Boratar, Turkiye Ikisat Tarihi, 1908 – 2002, Imge itaberi, 8 , Baski , Ankara, 2004, s-12 .
7. Uras, U, Ideolojilerin Sonu Mu Sarmal yayinevi, Istanbul, 1860 – 1990, Imge kitabevi ynyinlari, Ankara, 1992, s. 230 .
8. Guler, B A, yeni sag ve devletin Degisimi, Imge, kitabevi yayinlari, Anara, 2005, ss. 171 – 179 .